الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة (1960 - 1962م)

أ . شويحات مريم

(طالبة دراسات عليا)

مقدمة:

عرفت الثورة الجزائرية (1954 - 1962م) كغيرها من الثورات في العالم العديد من الأزمات الداخلية والصراعات بين صفوف قادتها. فبعد الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) في 19 سبتمبر 1958م دخلت الثورة الجزائرية مرحلة جديدة في إنجاح المعركة الدبلوماسية . لكن الحكومة حديثة النشأة عايشت العديد من الأزمات الدّاخلية، خاصة بعد الإعلان عن تأسيس هيئة الأركان العامة للجيش(EMG) في جانفي 1960م إذ دخلت هذه الأخيرة في صراع حاد معها دام لما بعد استرجاع السيادة الوطنية في 1962م.

فقد اشتدت حدة وخطورة هذا الصراع بعد تولي بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة منذ 1961م الّذي خلف فرحات عباس، حيث قرر الرئيس الجديد عدم الخوض في الصراع مع هيئة الأركان حتى التوصل لتسوية مع العدو الأجنبي فرنسا، و هذا ما عارضته قيادة الأركان بشدة.

إن ثمّة تساؤلات مطروحة هي : هل كان هذا الصراع امتدادا لسلسلة الصّراعات التي كانت قائمة بين السّياسيين والعسكريين في الثورة منذ مؤتمر الصومام ؟ وما مدى تأثير هذا الصراع على مسار الثورة الجزائرية في مرحلتها الأخيرة ؟وهل إنعكس هذا الصراع سلبا على مسار الثورة الجزائرية؟.

1 - تأسيس الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة:

أ - الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA):

لم تكن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة وليدة المستجدات الثورية بل ظلت تراود قادة جبهة التحرير الوطني منذ 1955م حيث ظهر هذا المصطلح أول مرة في رسالة وجهها عبان رمضان إلى محمد خيضر بتاريخ 08 أكتوبر من نفس السنة موضحا له فيها أن إجراء المفاوضات سيكون بين حكومة جزائرية مؤقتة و الحكومة الفرنسية[1].

بعد إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال مؤتمر الصومام 20أوت 1956م، كُلّف هذا المجلس بمهمة تأسيس هذه الحكومة[2].

كما تم طرح المسألة في مؤتمر طنجة (أفريل 1958م) حيث أبدت الحكومتان التونسية و المغربية موافقتهما على تأسيس الحكومة و أظهرتا استعدادهما للاعتراف بها[3].

وفي 05 ماي 1958م قدم كريم بلقاسم تقريرا لأعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ (CCE) طالب فيه بضرورة إنشاء الحكومة في هذا الوقت بالذات لرفع عزيمة الشعب الجزائري و جيش التحرير الوطني معا، و اقترح أيضا ترشيحه لرئاسة هذه الحكومة[4] .

خلال اجتماع لجنة التنسيق و التنفيذ يوم 09/09/1958م تمت مناقشة الترتيبات لإعلان الحكومة من طرف كل من كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عمار أوعمران و فرحات عباس، و تم اختيار هذا الأخير لرئاسة الحكومة و كان الإعلان الرسمي عنها يوم الجمعة 19 سبتمبر1958م من العاصمة المصرية القاهرة وقد أثار خبر تأسيسها صدى واسعا في الداخل و الخارج، حيث استقبله الشعب الجزائري بكثير من التفاؤل واعترفت به العديد من الدول(14 دولة نهاية شهر سبتمبر) وهو الأمر الذي أقلق الجنرال ديغول في بداية المشوار[5].

ب- هيئة الأركان العامة للجيش(EMG):

أولت الحكومة المؤقتة الجانب العسكري ما يستحق من الاهتمام بدليل إنشاء وزارتين للتكفل به: وزارة القوات المسلحة و وزارة التسليح و التموين العام، كما تم إنشاء هيئة أركان في الشرق (الكوم الشرقية)بقيادة محمدي السعيد ومقرها بلدة غار الدماء التونسية، وهيئة أركان الغرب (الكوم الغربية) بقيادة العقيد هواري بومدين الذي اتخذ من مدينة وجدة المغربية مقرا له[6].

وخلال الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة التي انطلقت أشغالها يوم 16 ديسمبر 1959م تم طرح مختلف قضايا الثورة و بعد مناقشات دامت 33 يوما تم الخروج بالقرارات التالية:

- تأسيس حكومة مؤقتة جديدة.
- إنشاء هيئة أركان عامة لجيش التحرير.
- تشكيل لجنة وزارية للحرب[7].

تم اختيار العقيد بومدين لقيادة هيئة الأركان العامة وجعل كلا من علي منجلي، قايد أحمد و عز الدين زراري معاونين له و اتخذ بلدة غار الدماء التونسية مقرا له.

تولى بومدين مهامه رسميا في 23 جانفي 1960م وقام بإعادة تنظيم الجيش على الحدود كما استطاع أن يفرض الانضباط تحت القوانين الصارمة و تمكن من توحيد الجيش تحت لواء قيادة هيئة الأركان العام.

2 - نشأة و تطور الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان:

تميز الوضع العسكري لسنة 1960م بتنامي قوة جيش الحدود الذي أصبح القوة المسلحة الأساسية لجبهة التحرير الوطني، فقد أدرك قادة هيئة الأركان نقاط ضعف خصومهم في الحكومة المؤقتة ففور انتهاء العقيد بومدين من توحيد الجيش بدأ يتطلع للسلطة، و كانت معارضته موجهة في البداية لأعضاء اللجنة الوزارية للحرب (كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال و عبد الحفيظ بوصوف)[8].

أ-أسباب الصراع:

-السلطة على ولايات الداخل: كانت قيادة الأركان تعتبر أن الولايات خاضعة لسلطتها ما دامت قيادة عامة لجيش التحرير، و هذا ما يحتم على اللجنة الوزارية للحرب أن تتعامل معها على هذا الأساس، فهذه الأخيرة كانت ترى أنه من غير الممكن أن تمارس الهيئة سلطتها على الداخل و هي مستقرة بالخارج و قد أصبح الخلاف حول التحكم

في الداخل هو جوهر الصراع[9].

وما زاد في حدة الأزمة هو القرار الذي استصدرته اللجنة الوزارية من الحكومة المؤقتة والقاضي بعودة جيش الحدود إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961م و هذا ما رفضته الهيئة فقد رأت في امتثالها للأمر فقدانا للسيطرة على جيش الحدود[10].

-المفاوضات: تعتبر المفاوضات الجزائرية الفرنسية بدء بمولان جوان 1960م لغاية أيفيان الثانية مارس 1962م فرصة الهيئة لمهاجمة الحكومة المؤقتة فقد اتسم موقف الهيئة بالغموض لأنها لم تعلن صراحة رفضها للمفاوضات بل اعترضت على الأسلوب الحكومي كما شككت في صلاحية الأشخاص المختارين لذلك فقد أكدت الهيئة حرصها الشديد على إنهاء الحرب مع عدم الموافقة على التنازلات التي قدمتها الحكومة لفرنسا، كما اعترضت على كيفية إجراء المفاوضات و التوقيت المناسب، فقد كانت الهيئة تريد تأجيل الخوض في التفاوض مع العدو إلى أن يتم حل النزاع القائم بينها و بين الحكومة حول السلطة على الولايات[11].

- أزمة اختطاف الطيار الفرنسي: في خضم النزاع بين الحكومة و الهيئة و بالتحديد في يوم 21 جوان 1961م قام الطيران الفرنسي بمهمات استطلاعية في الأجواء الحدودية بين تونس والجزائر وبينما كانت الطائرة تحلق على ارتفاع منخفض فوق مركز ملاغ للتدريب العسكري التابع لجيش الحدود الجزائري، أطلقت عليها المدفعية المضادة للطيران نيرانها و أسقطتها فألقى الطيار بنفسه من الطائرة بواسطة مظلته و استطاع الوصول سالما إلى الأرض فقام الجنود باختطافه وأسره[12].

بما أن الحادث وقع على التراب التونسي فقد طلبت السلطات الفرنسية من الحكومة التونسية تسليم الطيار، فاستجاب بورقيبة وألح على تسليمه لكن قيادة الأركان رفضت.

موازاة مع رفض الهيئة تسليم الأسير الفرنسي و من دون القيام بالمساعي الدبلوماسية لدى الحكومة المؤقتة قام بورقيبة بقطع الماء والتموين عن جيش التحرير و منعت تنقل قوافل الأسلحة و تحركات الجنود[13].

في الجانب الجزائري اختلفت ردود الفعل حول الإجراءات التونسية، فقد تنقل فرحات عباس شخصيا إلى مقر الجيش و قابل قائد الأركان هواري بومدين و أمره بإعادة الطيار الفرنسي، لكن الهيئة ادعت أنه قد مات عندئذ طالبت الحكومة التونسية بتسليم جثته لكن الهيئة تمادت في الرفض.

نقلت الحكومة المؤقتة إنذارا شديد اللهجة يفيد أن القوات التونسية سوف تتدخل وبعد أيام من المراوغة و عدم الامتثال قرر بومدين بمفرده التنازل عن الطيار الفرنسي[14].

-استقالة قيادة هيئة الأركان العامة: كرس تراجع العقيد بومدين القطيعة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان كما حقق رغبة الحكومتين الجزائرية والتونسية معا و شرعت الهيئة في إعداد مذكرة مطولة وجهتها لرئيس الحكومة المؤقتة، وفد تصاعد التوتر بين الطرفين ما جعل بومدين و رفاقه يقدمون استقالتهم يوم 15 جويلية 1961م[15].

كانت المذكرة التي وجهتها (EMG) للحكومة عبارة عن أكوام من التهم بمثابة محاكمة للحكومة، ففي المجال الداخلي كانت الاتهامات موجهة خصوصا ضد قرارات CNRA وسوء التسيير والتبذير.

أما في المجال الخارجي فقد تعلق الاتهام

بسوء اختيار التحالفات الأجنبية و نقص الخبرة في النشاط الدبلوماسي[16]، و فيما يخص الوضع العسكري فقد أوضحت قيادة الأركان أن الجيش في صيف 1961م أفضل مما كان عليه طيلة الفترة السابقة[17].

بعد تقديم الاستقالة مباشرة فادر قادة الهيئة (بومدين، منجلي و قايد أحمد) إلى ألمانيا ملتمسين تحكيم الزعماء الخمسة المعتقلين، وكانت هيئة الأركان قد استخلفت هيئتين مؤقتتين مواليتين لها على الحدود الشرقية و الغربية لغلق الباب أمام أي تمرد و أي محاولة من طرف الحكومة للسيطرة على الجيش[18].

ب- تطور الصراع في الفترة ما بين (1961 - 1962م):

مع حلول صيف 1961م كانت قيادة الجبهة منقسمة إلى ثلاث مجموعات: قيادة هيئة الأركان العامة، قدماء المركزيين و الحكومة المؤقتة.

فهيئة الأركان طالبت بتأجيل المفاوضات لحين التوصل إلى تسوية لصراعها مع الحكومة، أما قدماء المركزيين بزعامة بن يوسف بن خدة فقد اتهموا فرحات عباس بالتساهل مع ديغول خاصة حول قضية الصحراء، و فيما يخص الحكومة المؤقتة فقد كانت مؤيدة للمفاوضات و معارضة لانعقاد دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية(CNRA).

بعد فشل مفاوضات لوغران التي انطلقت في 20 جويلية 1961م لم يعد أمام الحكومة المؤقتة أي مبرر تعترض به على انعقاد دورة لمجلس الثورة، و هكذا أخذ الجميع يستعدون للدورة الرابعة له في طرابلس الليبية[19].

كان الصراع بين GPRA و EMG من بين الأسباب الرئيسية التي دعت لانعقاد المجلس من 09 إلى 17 أوت 1961م[20]، وقد طرحت فيه مسألتين رئيسيتين هما المفاوضات و القيادة:

المفاوضات: انقسم الحاضرون إلى صفين هما : هيئة الأركان العامة من جهة و غالبية الأعضاء من جهة أخرى، فالأولى رأت أن الحكومة المؤقتة مستعدة للتضحية بمصالح الثورة من أجل التعاون من فرنسا، أما رئيس الوفد المفاوض كريم بلقاسم فقد قدم عرضا عن ملف المفاوضات و بين مظاهر التشدد التي أبداها أمام المندوبين الفرنسيين ودعمه أعضاء الوفد الآخرين باستثناء عضوي قيادة الأركان منجلي و قايد أحمد، إلا أن كريم بلقاسم كان مدعوما بغالبية أعضاء المجلس لذلك لم تنجح مساعي الهيئة في عزله و قد صوت المجلس بالإجماع تقريبا لصالح المفاوضات و تم تجديد الثقة بكريم بلقاسم[21].

القيادة: أهم النقاط التي تم طرحها خلال الدورة فقد اقترحت هيئة الأركان إنشاء قيادة موحدة لجبهة وجيش التحرير في الداخل و الخارج مستقرة بالحدود و تضم كلا من الباءات الثلاث (بلقاسم، بوصوف و بن طوبال) وأعضاء قيادة هيئة الأركان (بو مدين، منجلي و قايد أحمد) بينما طالب بن خدة بإنشاء قيادة للجبهة في الداخل و اقتصار دور الحكومة المؤقتة على الوظيفة الدبلوماسية.

لكن المتفق عليه هو تعرض فرحات عباس لمعارضة و انتقاد واسعين فتمت الموافقة على تنحيته بسهولة، لكن المشكلة التي طرحت هي في خليفة فرحات عباس من جهة و القيادة الجديدة لجبهة التحرير من جهة أخرى[22].

كان ترشيح كريم بلقاسم واردا لعدة اعتبارات أهمها أنه الوحيد من القادة التاريخيين

الستة المفجرين للثورة الذي بقي على الساحة خاصة بعد استشهاد بعضهم و اعتقال البعض الآخر، إلا أنه لقي معارضة شديدة من أعضاء هيئة الأركان و من بن طوبال و بوصوف.

نظرا لتضارب الآراء فقد شكلت لجنة كلفت باستطلاع آراء الحاضرين و تقديم الاقتراحات وبعد أيام من المناقشات تم التوصل إلى تسوية تمثلت في حمل بن خدة إلى رئاسة الحكومة المؤقتة.

كان قادة هيئة الأركان ينظرون بعين الريب إلى مجريات الدورة لذلك بمجرد التصويت على بن خدة غادر أعضاؤها الاجتماع و قدموا بلاغا بعدم الاعتراف بمقررات الدورة[23].

تتمخض عن هذه الدورة ثلاث نتائج رئيسية هي:

-تحالف الباءات الثلاث مع قدماء المركزيين و تمكن هؤلاء الأخيرين من الاستئثار بالمناصب القيادية في الحكومة (أصبح بن خدة رئيسا للحكومة و وزيرا للشئون المالية و سعد دحلب وزيرا للخارجية أما محمد يزيد فقد بقي في منصبه بوزارة الإعلام).

- إلغاء اللجنة الوزارية المشتركة للحرب.

- تعميق الأزمة بين EMG و GPRA نتيجة إخفاق الأولى في تمرير مشروعها الرامي إلى إنشاء قيادة جديدة يحتل فيها العقيد بومدين و نوابه مكانة متميزة[24].

3 - تأزم الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان:

أدى الانسحاب المفاجئ لأعضاء قيادة EMG لتأزم العلاقات أكثر بينهم و بين GPRA كما سبقت الإشارة و هذا التأزم الجديد بدوره نتج عنه ضعف الحكومة المؤقتة و ظهور الانقسامات داخل صفوفها، فأمام هذا التمرد الذي أعلنته الهيئة لم يتمكن بن خدة و وزراؤه من التصدي للعقيد بومدين و نوابه.

ففي النصف الثاني من سنة 1961م كان المركزيين يعتبرون الصراع لا يعنيهم مباشرة فهو صراع بين العسكريين أنفسهم قادة الأركان من جهة و الباءات الثلاثة من جهة أخرى، أما بوصوف و بن طوبال فقد رأيا أنه من مصلحتهما عدم حدوث قطيعة بينهما و بين بومدين، بينما كان كريم بلقاسم هو المستهدف الأول من طرف هيئة الأركان و كان يعلم أنه كذلك.

1 - محاولة التحكم في جيش الحدود:

منذ تولي بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة قام بمحاولات عدة للتحكم في جيش الحدود حيث ذهب في سبتمبر 1961م إلى بلدة غار الدماء و اقترح إعادة تنظيم الجيش بتفكيك القيادة العسكرية إلى قيادتين واحدة بالمغرب والأخرى بتونس، لكن الضباط الذين كان بومدين قد استخلفهم عند استقالته رفضوا المشروع.

و في أواخر سبتمبر أصدر بن خدة أوامره للولايات بإيقاف التعامل مع قيادة الأركان، و اقترح منصب القائد على النقيب موسى بن أحمد الذي وافق على ذلك، لكن هذه الموافقة جاءت متأخرة فقد قرر قادة الهيئة المستقيلون العودة لاستئناف نشاطهم و قاموا باعتقال بن أحمد و أنصاره فكانت النتيجة مزيد من التوتر و التصعيد في العلاقة بين الطرفين[25].

واصلت هيئة الأركان انتقاداتها الصريحة و الحادة للحكومة المؤقتة و أعلنت عدم اعترافها

بها بل و عملت كسلطة موازية لها، و في جانفي 1962م عقد بن خدة اجتماعا مطولا للنظر خصيصا في مشكلة قيادة الأركان[26].

فاقترح كريم بلقاسم اتخاذ عقوبات صارمة ضد الهيئة بعزل بعض أعضائها فعارض بوصوف ذلك بشدة و تمكن من إقناع المركزيين بمعارضة هذا الاقتراح.

أيقنت GPRA أنها عاجزة عن التصدي للهيئة لذلك رأت أن عليها أن تدعم صفوفها بالقوات في الداخل، فقامت بإرسال مفوضين عنها إلى الولاية الرابعة للسهر على احترام الاتفاقيات المقبلة مع فرنسا ة استرداد الرقابة على قيادة الولاية خاصة وأن الأوضاع التنظيمية فيها كانت سيئة جدا وشرع الرائد عز الدين في إعادة تنظيم الولاية بسرعة ووضع الهياكل التنظيمية و الإقليمية تمثلت في إنشاء خمس مناطق وصل عدد الجنود بها عند وقف إطلاق النار لحوالي 350 رجلا مسلحا[27].

بداية من شهر فيفري أصبحت المواجهة مفتوحة بين الطرفين و اتسعت هوة الخلاف بينهما، ما اضطر المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعقد اجتماع يوم 22 فيفري 1962م فعبرت خلاله الهيئة عن معارضتها للمفاوضات و الاتفاقيات التي ستتم مع فرنسا و كانت العبارة التي رددها بو منجل لأعضاء الوفد المفاوض هي: « الفرنسيون لعبوا بكم»[28].

2 - تحالف قيادة الأركان العامة مع بن بلة:

لم يكن قادة EMG لا من مؤسسي جبهة التحرير الوطني و لا من إطارات الحركة الوطنية قبل 1954م لذلك رأوا من الضروري لهم البحث عن سند سياسي تاريخي لتوفير التزكية الشرعية التاريخية و الثورية لحكمهم.

بداية قام بومدين بإرسال عبد العزيز بوتفليقة المدعو (عبد القادر المالي) لمقابلة بوضياف في السجن و عرض عليه التحالف، لكن بوضياف كان يميل أكثر للتعامل مع كريم بلقاسم فرفض عرض بومدين فلجا بوتفليقة لأحمد بن بلة الذي لم يرفض عرضه، و قد كانت بداية تلك الزيارات مع بداية ديسمبر 1961م على إثر تحويل السجناء إلى سجن أولنوي[29].

مع بداية جانفي 1962م تمت الصفقة بين أحمد بن بلة و هواري بومدين لاتخاذ موقف موحد ضد الحكومة المؤقتة، و في 03 فيفري قام كريم بلقاسم وبن طوبال بزيارة السجناء الخمسة فأطلعهما خيضر و آيت أحمد على خلافات السجناء والاتفاق الذي تم بين بن بلة و قيادة الأركان[30].

وحسب محمد حربي فإن بومدين لجأ للتحالف مع بن بلة لأن بوضياف كان قد تحالف مع كريم بلقاسم[31]، أما بقية المؤرخين فقد أشاروا إلى أحد السببين التاليين: أولهما رفض بوضياف للتوجهات العسكرية الخالصة لقيادة الأركان العامة، أما السبب الثاني فهو اقتناع هذه الأخيرة أنه سيتعذر عليها التحكم في بوضياف[32]، إذ أكد مبعوثها لبومدين أنه وجد نفسه أمام رجل عنيد وصارم، لكن الواقع أن بوضياف هو الذي رفض التحالف مع بومدين و ليس العكس[33].

وقد جاء في تصريح بعث به بن بلة لإلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر أكد له فيه عن نيته في الاعتماد على قوات جيش الحدود للسيطرة على الداخل وإزالة خصومه السياسيين[34].

3 - قرار وقف إطلاق النار و انعكاساته:

بعيدا عن الصراع القائم بين EMG و GPRA تم التوصل بين الطرفين الجزائري و الفرنسي إلى اتفاق وقف إطلاق النار ابتداء من منتصف نهار 19 مارس 1962م ضمن شروط و ضمانات[35] محددة قبل بها الطرفين[36].

رأت EMG في تلك الشروط تنازلا خطيرا من الجانب الجزائري لصالح فرنسا في حين اعتبرته GPRA نصرا كبيرا لها[37].

كانت GPRA تعتبر نفسها صاحبة الشرعية الوحيدة لاستلام مقاليد السلطة في البلاد و لكي تضمن أحقيتها في نيل هذه الشرعية كان عليها أن تضمن تدعيم الولايات بالداخل، كما دعا بن خدة إلى اجتماع مجلس الوزراء للتباحث حول كيفية انتقال السلطة، و في موعد هذا الاجتماع المقرر يوم 19 أفريل زار بن بلة جيش الحدود بتونس و رأى أن انتقال السلطة لا يمكن أن يتم إلا من خلال عقد دورة لـ CNRA و هذا ما رفضته GPRA [38]

وقد دعم شرعية الحكومة انتصارها السياسي في اتفاقية إيفيان ما دفع بن بلة و بومدين لاتهام أعضائها و خاصة العسكريين الثلاث فيها بالبرجوازية و خدمة الاستعمار، وقد أخذ كريم بلقاسم النصيب الأوفر من الاتهامات، و في خضم هذا الجو المكهرب خرج آيت أحمد عن صمته و دعم فكرة عقد المجلس فتحصل بن بلة على غالبية الأصوات[39].

4 - مؤتمر طرابلس جوان 1962م:

بدأ الإعداد لهذا المؤتمر منذ شهر أفريل حيث أرسلت الاستدعاءات لمختلف قادة الثورة سواء بالداخل أو الخارج و الهدف العام من وراء هذا الاجتماع الطارئ يتمثل في المصادقة على مشروع تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية و تعيين قيادة أو مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية لحين تنظيم مؤتمر تقييمي[40].

بالنسبة لبرنامج الجبهة فقد تم تكليف لجنة خاصة بتحريره تضم عضوين من الحكومة المؤقتة هما بن بلة و محمد يزيد و عضوين من CNRA هما محمد الصديق بن يحي و مصطفى الأشرف إضافة إلى رضا مالك و محمد حربي و بعد المالك تمام.

في غضون عشرة أيام تم تحرير وثيقة هذا البرنامج بمدينة الحمامات التونسية و هي الوثيقة التي أصبحت تعرف فيما بعد بميثاق أو برنامج طرابلس[41].

وفيما يخص قضية القيادة فعند طرحها برز رأيان متضاربان حول تفسير ما جاء في القانون الأساسي لجبهة التحرير والقائل بأن تتكفل الحكومة المؤقتة بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني و إقامة المؤسسات النهائية، فالرأي الأول يفيد الإبقاء على حكومة حتى انتخاب مجلس تأسيسي، أما الرأي الثاني فيدعو إلى تعيين قيادة جديدة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الوطنية[42].

أمام هذا التضارب عارض بوضياف فكرة تعيين القادة ما لم يتم النظر في القضايا التالية: الفراغ الإيديولوجي، غياب الصرامة الثورية، عدم احترام مبدأ القيادة الجماعية و غيرها من الأخطاء واشترط في نفس الوقت تكوين قيادة سياسية وعسكرية تشرف على جيش التحرير في الداخل والخارج، و عند هذه النقطة عارض كل من بومدين ومنجلي الفكرة فتدخل كريم و اقترح تشكيل لجنة محدودة الأعضاء تقوم بمعاينة جميع عناصر CNRA

مشترطا أن تكون مؤقتة لحين انعقاد مؤتمر لجميع الأهداف من القمة إلى القاعدة.

وقد تواصلت النقاشات حول خصائص القيادة الجديدة لغاية 03 جوان دون التوصل لقرار، و برز اتجاهان متعارضان هما اتجاه بن بلة المدعم بهيئة الأركان من جهة و الحكومة المؤقتة من جهة أخرى، حيث صمم بن بلة على إقصاء العسكريين الثلاثة، و أمام هذا الوضع تدخلت لجنة مكونة من 22 عضوا لإنقاذ الموقف و إيجاد صيغ للتقارب بعد اجتماع تشاوري لهذه اللجنة تم الاتفاق على تكوين مكتب سياسي يضم سبعة أشخاص هم الزعماء الأربعة إضافة للباءات الثلاثة، لكن هذا الحل كان مرفوضا[43].

اشتد الصراع بين GPRA و أحمد بن بلة لحد الشتم و هو ما دفع رئيس الجلسة لرفعها، ومنذ ذلك الحين لم يجتمع CNRA بكامل أعضائه لانسحاب معظم وزراء الحكومة المؤقتة و على رأسهم رئيسها بن خدة، و وصف بومدين ذلك بالمناورة[44].

بعد رحيل معظم أعضاء الحكومة المؤقتة إلى تونس دعا رئيسها إلى اجتماع عام لدراسة الأزمة وإيجاد حل لها بناء على اقتراحين: تمثل الأول في توسيع GPRA بإدخال ثلاثة عناصر جديدة هم: فرحات عباس، الحاج بن علا و هواري بومدين أما الاقتراح الثاني فتمثل في تأسيس مكتب سياسي يترأسه كل من فرحات عباس و بن خدة إلى جانب ثلاث نواب هم بن بلة، كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، وبعد مناقشات قصيرة تم رفض الاقتراحين[45].

بعد هذا الرفض وصل الصراع بين EMG و GPRA لنقطة خطيرة فقد كاد هذا الصراع أن يتحول إلى حرب أهلية فيما يعرف بأزمة صيف 1962م.

◄ خاتمة:

شهدت المرحلة الأخيرة و الحاسمة من عمر الثورة الجزائرية صراعا طويلا بين قيادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لفترة تقارب السنتين لم تعرف سوى زيادة الأزمة.

فمنذ تأسيس قيادة الأركان العامة بزعامة بومدين استطاع هذا الأخير أن يكسب الولاء التام لجيش الحدود الذي كان أكثر عدة و عتادا من الجيش في الداخل ما أعطى لقائده القناعة و الثقة بتحقيق النصر في سباق السلطة لذلك أعلن تمرده على الحكومة و دخل معها في صراع.

إلا أن مسألة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية والتي وقفت الهيئة طرفا معارضا لها كانت أهم بالنسبة للحكومة المؤقتة التي فضلت تأجيل الخوض في صراعها مع الهيئة، لكن المواقف التي اتخذتها هذه الأخيرة و تحديها المعلن للحكومة حال دون تأجيل الخوض في الصراع، لذلك تم القيام بعدة محاولات لحل الأزمة باءت بالفشل، كما أن للأحداث المحيطة بالصراع دور بارز فيه كأزمة اختطاف الطيار الفرنسي و استقالة قادة الأركان والانقسامات داخل الحكومة.

وخلاصة لما سبق تمكننا من التوصل إلى النتائج التالية:

- إن الصراع الذي نشأ بين GPRA و EMG يعتبر امتدادا لسلسلة الصراعات التي كانت قائمة بين السياسيين و العسكريين في الثورة منذ مؤتمر الصومام.

- رغم النفوذ الكبير الذي يتمتع به أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة للحرب (بلقاسم كريم، بوصوف و بن طوبال) إلا أنهم لم يتمكنوا من السيطرة على قيادة الأركان العامة و التي كان من المفترض أن تكون تحت سلطة هذه اللجنة.

- هذا الصراع في واقع الأمر صراع حول السلطة.

- أدت الانقسامات داخل الحكومة المؤقتة إلى ضعفها و عجزها عن التصدي لهيئة الأركان رغم الصلاحيات الواسعة التي كانت تمتلكها.

-إن الأمر الذي لا يمكن إنكاره هو أن الحكومة المؤقتة وبالرغم من الأزمات التي مرت بها إلا أنها استطاعت أن تحافظ على مظهر الوحدة خاصة أمام العدو الفرنسي الذي دخلت معه في المفاوضات و استطاعت أن تضمن للجزائريين وحدة التراب الوطني والاستقلال التام.

-انعكس هذا الصراع سلبا على مسار الثورة الجزائرية بل و كاد يقضي على كل ما أنجزته و ما أحرزته من انتصارات على الحكومة الفرنسية في المفاوضات الأخيرة بإيفيان و التي توجت باستقلال الجزائر، حيث كاد هذا الصراع أن يدخل الجزائر في دوامة الحرب الأهلية فيما يعرف بأزمة صيف 1962م و التي كانت قيادة الأركان الطرف الأبرز والأقوى فيها.

◄ الهوامش:

1 - محمد عباس: الثورة الجزائرية (نصر بلا ثمن)، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص 479.

2 - عبد الله مقلاتي : المرجع في تاريخ الثورة و نصوصها . دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 115.

3 - محمد عباس : الثورة الجزائرية (نصر بلا ثمن)، المرجع السابق، ص .....

4 - عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 116.

5 - محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962) ، ج2 منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص105.

6 - محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 483.

7 - علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل إلى القائد العسكري (1942-1962) ط1، دار القصبة الجزائر ص256.

8 - صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ،2009 ص 483.

9 - سعد بن بشير لعمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978 ،ط1 قصر الكتاب ، البليدة ، 1997 ص29.

10 - عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 ، ط1 دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1997 ص498.

11 - ربيحة زيدان : جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة ، دار الهدى ، الجزائر 2009، ص 133.

12 - عبد الله مقلاتي : المرجع السابق ص 159 و انظر أيضا شهادة علي منجلي ، جريدة الشعب الجزائري ، ع (6367)، 28 جويلية 1985، ص05.

13 -محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى انموذجا، الجزائر، 2010، ص 165.

14 - صالح بلحاج : المرجع السابق، ص 492.

15 - محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 861.

16 -صالح بلحاج : المرجع السابق، ص 493-492.

17 -مصطفى هشماوي : جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ،الجزائر ص 189

18 -نفسه.

19-صالح بلحاج : المرجع السابق، ص 496

20 -حكيمة شتواح : المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية ، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر ،جامعة الجزائر 2011، ص18

21 - صالح بلحاج : المرجع السابق، ص 499

22 -نفسه، ص500.

23 - نفسه، ص 501.

24 -نفسه، ص 503.

25 - بن يوسف بن خدة: شهادات و مواقف، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007، 262.

26 - نفسه.

27 -علي كافي: المصدر السابق، ص 284.

28 - مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 178.

29 - الطاهر الزبيري : نفس المصدر، ص 13.

30 -محمد عباس : اغتيال حلم (أحاديث مع

بوضياف)، الجزائر، 2002، ص

31 - Mohammed Harbi: Le FLN mirage et réalité- des origines à la prise du pouvoir(1954-1962),NAQD-ENAL, Alger , P210.

32 - : علي كافي : المصدر السابق، ص 283-282.

33 - حكيمة شتواح : المرجع السابق، ص

34 - فتحي الديب: جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية ط1 ،دار المستقبل العربي القاهرة، ص 984.

35 - تتمثل هذه الشروط و الضمانات في بعض الامتيازات الّتي حصل عليها الجانب الفرنسي و هي موضحة في الجزء الثالث من الاتفاقية و من بينها حماية المستوطنين و احتفاظهم بالجنسية المزدوجة و كذلك استخدام الميناء البحري في المرسى الكبير و للمزيد انظر: سعد دحلب : المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، الجزائر 2007، ص 337-290.

36 - عمار ملاح : المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى، عين مليلة، 2005، ص 172.

37 - Slimane Chikh: L'Algérie en armes ou le temps de certitude, Alger, 1981, p 400.

38 - حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص 123.

39 - نفسه، ص 124.

40 - حضر المؤتمر أعضاء مجالس الولايات و وزارات الحكومة المؤقتة و كذا أعضاء فدرالية فرنسا تونس والمغرب بلغ عددهم 52 عضوا، انظر:-Ali Haroun :L'été de la dis-corde, édition casbah, Alger, p 14-15.

41 - IBID, p18.

42 - حكيمة شتواح : المرجع السابق، ص 127-126.

43 - علي كافي: المصدر السابق، ص 290-289.

44 - نفسه، ص 290 .

45 - نفسه، ص 293.